IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/279/Mod.1
٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٨

توزيع عام
عربي
الأصل: إسباني

نص الاتفاق المعقود بتاريخ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٧٨ بين باراغواي والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

اتفاق عن طريق تبادل الرسائل مع جمهورية باراغواي لتعديل البروتوكول الملحق باتفاق الضمانات

١- يرد نص الرسائل المتبادلة، التي تشكل اتفاقاً على تعديل البروتوكول[١] الملحق بالاتفاق المعقود بين جمهورية باراغواي والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية[٢]، مستنسخاً في مرفق هذه الوثيقة لكي تطلع عليه جميع الدول الأعضاء في الوكالة.

٢- وقد بدأ في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٨ نفاذ التعديلات المتفق عليها في الرسائل المتبادلة، وهو التاريخ الذي تلقت فيه الوكالة بلاغاً مكتوباً من باراغواي تُفيد فيه بأنها قد استوفت متطلباتها الداخلية لبدء النفاذ.

[١] يشار إليه باسم "بروتوكول الكميات الصغيرة".

[٢] يرد مستنسخاً في الوثيقة INFCIRC/279.

باراغواي
وزارة الشؤون الخارجية
الحكومة الوطنية

18-03585E
مترجم من اللغة الإسبانية

مديرية المعاهدات

المرجع VMRE/DT/E/No. ٢٠١٨/١٠٣

أسونسيون في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨

السيد المحترم،

يشرِّفني أن أكتب إليكم بخصوص البروتوكول الملحق بالاتفاق المعقود بين جمهورية باراغواي والوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) من أجل تطبيق الضمانات في إطار معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويسعدني في هذا الصدد أن أبلغكم بأنَّ حكومة جمهورية باراغواي تقبل الشروط المقترحة في رسالة الوكالة، وبأنَّ المجلس الوطني قد أعطى موافقته من خلال القانون رقم ٦٠٣٥ الذي سنَّته السلطة التنفيذية في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ وصُدِّق عليه في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٨.

وبناء عليه، وعملاً بالأحكام المنصوص عليها بمقتضى الاتفاق المعقود عن طريق تبادل الرسائل فيما يتعلق بالبروتوكول بين جمهورية باراغواي والوكالة، يبدأ نفاذ هذا الاتفاق في التاريخ الذي تتلقى فيه الوكالة هذه الرسالة.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب لسيادتكم عن أسمى آيات التقدير.

[ختم]

(التوقيع)

فيديريكو أ. غونساليس
السفير
وزير الشؤون الخارجية

سعادة السيد يوكيا أمانو
المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية
فيينا، النمسا

مديرية المعاهدات

المرجع VMRE/DT/E/No. ٢٠١٨/١٠٤

أسونسيون في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨

السيد المحترم،

يشرِّفني أن أكتب إليكم بخصوص رسالتكم المؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، التي تنص على ما يلي:

السيد المحترم،

يشرفني أن أشير إلى الاتفاق المعقود بين حكومة بلدكم والوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإلى البروتوكول الملحق به (المشار إليه فيما يلي باسم "بروتوكول الكميات الصغيرة")، اللذين دخلا حيز النفاذ في ٢٠ أذار/مارس ١٩٧٩، وكذلك إلى قرارات مجلس محافظي الوكالة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشأن مثل هذه البروتوكولات.

ولقد لفت المدير العام للوكالة، الدكتور محمد البرادعي، في تقريره المعنون "تعزيز تنفيذ الضمانات في الدول التي لديها بروتوكولات كميات صغيرة"، الانتباهَ إلى حاجة الوكالة لتلقّي تقارير أولية عن المواد النووية، والحصول على معلومات بشأن المرافق النووية المخططة أو القائمة؛ والتمكّن من القيام بأنشطة التفتيش ميدانياً، إذا لزم الأمر، فيما يتعلق بكل الدول التي لديها اتفاقات ضمانات شاملة. وأوضح أنَّ بروتوكولات الكميات الصغيرة تعطِّل تلك الصلاحيات في الوقت الراهن.

وأيَّد المجلس التقييم الذي انتهى إليه المدير العام وخلص، بناءً على تقرير المدير العام، إلى أنَّ بروتوكول الكميات الصغيرة بشكله الحالي يمثِّل نقطة ضعف في نظام ضمانات الوكالة. وقرّر المجلس أن يبقى بروتوكول الكميات الصغيرة جزءاً من نظام ضمانات الوكالة، رهناً بالتعديلات المُدخلة على النص الموحّد وبالتغيير في المعايير الخاصة ببروتوكول الكميات الصغيرة حسبما هو مقترح في تقرير المدير العام. كما قرّر المجلس أنه لن يوافق، من الآن فصاعداً، على نصوص هذه البروتوكولات إلا إذا استندت إلى النصِّ الموحَّد المنقَّح وخضعت للمعايير المعدَّلة.

وقد فوَّض المجلسُ المدير العام تبادل رسائل مع جميع الدول المرتبطة ببروتوكولات كميات صغيرة إنفاذاً للنص الموحّد المنقّح والمعايير المعدّلة، وناشد الدول المعنية تبادل هذه الرسائل في أقرب وقت ممكن.

سعادة السيد يوكيا أمانو
المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية
فيينا، النمسا

وبناءً على ذلك، يُقترَح تعديل الفقرة الأولى من بروتوكول الكميات الصغيرة بحيث تنصُّ على ما يلي:

أولاً- (١) إلى أن تكون باراغواي

(أ) تملك، ضمن أنشطة نووية سلمية داخل أراضيها أو تحت ولايتها القضائية أو تحت سيطرتها في أيّ مكان، مواد نووية بكميات تتجاوز الحدود الموضوعة، لنوع المادة المعنية، في المادة ٣٦ من الاتفاق المعقود بين باراغواي والوكالة لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (الذي سيدعى فيما يلي "الاتفاق")،

(ب) أو اتخذت قراراً بتشييد مرفق ما أو بالتصريح بتشييده، كما ورد تحديد ذلك في مادة التعاريف،

يُعطَّل تنفيذ الأحكام المنصوص عليها في الجزء الثاني من الاتفاق، باستثناء المواد من ٣٢ إلى ٣٨ والمادة ٤٠ والمادتين ٤٨ و٤٩ والمادة ٥٩ والمادة ٦١ والمادتين ٦٧ و٦٨ والمادة ٧٠ والمواد من ٧٢ إلى ٧٦ والمادة ٨٢ والمواد من ٨٤ إلى ٩٠ والمادتين ٩٤ و٩٥.

(٢) يجوز تجميع المعلومات التي يجب إبلاغها عملاً بالفقرتين (أ) و(ب) من المادة ٣٣ من الاتفاق وتقديمها في تقرير سنوي واحد، وبالمثل يُقدَّم تقرير سنوي، حسب الاقتضاء، عن استيراد وتصدير المواد النوويّة المبيَّنة في الفقرة (ج) من المادة ٣٣.

(٣) حتى يتسنى أن تُعقد في حينها الترتيبات الفرعية المنصوص عليها في المادة ٣٨ من الاتفاق، تقوم باراغواي بما يلي:

(أ) إما إخطار الوكالة مسبقاً بوقت كافٍ بما سيكون لديها من مواد نووية تُستخدَم في أنشطة نووية سلمية داخل أراضيها أو تحت ولايتها القانونية أو تحت سيطرتها في أي مكان، بكميات تتجاوز الحدود المُشار إليها في القسم (١) من هذا البروتوكول،

(ب) أو إخطار الوكالة بمجرد اتخاذ قرار بتشييد مرفق ما أو بالتصريح بتشييده، أيهما أسبق.

فإذا كان هذا الاقتراح يلقى قبولاً لدى حكومة بلدكم، فإن هذه الرسالة والرد الإيجابي من جانب حكومة بلدكم سيشكلان اتفاقاً بين جمهورية باراغواي والوكالة لتعديل بروتوكول الكميات الصغيرة بناءً على ذلك، وستدخل تعديلات البروتوكول حيز النفاذ في التاريخ الذي تتلقى فيه الوكالة ذلك الرد.

وتفضّلوا سعادتكم بقبول أسمى آيات التقدير.

*بالنيابة عن **المدير العام***

(التوقيع) طارق رؤوف
مدير مكتب العلاقات الخارجية وتنسيق السياسات بالإنابة

ويسعدني في هذا الصدد أن أبلغكم بأنَّ حكومة جمهورية باراغواي تقبل الشروط المقترحة في رسالة الوكالة الآنفة الذكر وأنها تُرسل صك التصديق وفقاً لتشريعاتنا الوطنية التي أعطى المجلس الوطني بمقتضاها موافقته من خلال القانون رقم ٦٠٣٥ الذي سنَّته السلطة التنفيذية في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ وصُدِّق عليه في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٨.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب لسيادتكم عن أسمى آيات التقدير.

[الختم]

(التوقيع)

فيديريكو أ. غونساليس
السفير
وزير الشؤون الخارجية